وعضو الذباح حي ولمس العصد والالم كيف الملا اقول لم لا يجوز ان يكون عيدا
اقل مما تحلل منه فلا يكل بدل والسنات بعكسه اى اذا عصد ولمس حي ومنع
بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز ان منعها عنه عائق فحينئذ ان
يكون قوة لحس والعقد له موجودة ومنعها عن الاحساس والعدى مانع
لا يقال القوة ما يؤثر بالفعل والعضو المفلوج والدامل لا حس ولا عقد
منه فلا يكون مسا كل قوة حس ولا قوة بعده لانا نسلم اى لا نسلم ان
القوة ما يؤثر بالفعل بل القوة مبدأ الفعل اعم من ان تكون مؤثرة
بالفعل او لا ولو سلم ان القوة عبارة عما يؤثر بالفعل فلم لا يجوز ان لا يطلق
لفظ القوة عليه اى على ذلك الشئ الذى من شانه ان يؤثر لم يكن مؤثرا
بالفعل لا عدمه اى لا يلزم عدم ذلك الشئ وبعض الشارحين توهم ان الضمير
عائد الى القوة فاعترض عليه بان بعد تسليم ان القوة عبارة عما ذكر
عدم اطلاق القوة على ما لا يكون موثرا بالفعل لازم وبان عامة الناس
مخالف عامة الحيوان بالذات فلا يلزم من انتفاء السالبة الحيوة
انتفاء الاولى لها وقد شرطها الحكماء والمعتزلة بالحية اى شرط وجود
الحية ايضا لم يحلق الحيوة لان الحيوة مشروطة باعتدال المزاج واعتدال
المزاج لا يتحقق بدونها وذهب باقى المتكلمين الى عدم اشتراطها لما مال يجوز ان
يخلق الله تعالى الحيوة في جزء واحد من الاجزاء التى لا تتجزى ومنع الاشتراط لهم
بانها اى الحيوة على تقدير ان تكون مشروطة بالحية ان قامت بالمجموع اى
مجموع الاجزاء واتحدت اى تكون الحيوة واحدة كان العرض الواحد حالا
في محال كثيرة وهو محال وان تعددت اى تعدد جزء الحيوة على هذا
كان كل واحد منها مشروطا بالاخرى فيكون قيام الحيوة بكل جزء مشروطا بقيام الجزء
بالجزء الاخر والا لم يكن الحيوة مشروطة بالحية الصالحة واذا كان مشروطا
بقيام الدور وهو محال وفيه نظر لانا لم ان اردتم بالمجموع كل واحد منتشرا لم
يلزم الدور وهو محال فيه نظر لانا لم ان اردتم بالمجموع كل واحد منتشرا لم
يجوز ان نقوم بالمجموع من حيث هو مجموع وان اردتم بالمجموع من حيث
هو مجموع فلا نسلم انها اذا قامت به لزم قيام العرض الواحد محال كثيرة

وايضا يجوز ان يكون التوقف توقف معية لا توقف تقدم فان
قيامها بكل جزء من اجزاء البدن معلول لعلة واحدة وهو الا عتدال النوعي
فلا يلزم تقدم احدى الحيوتين على الاخرى وايضا ما ذكروا من الدليل يمنع
اسناع قيام الحيوة بالجسد وسوء حال من يدعي احداث النزاع في انها
شروط بالجسد ام لا واما الموت عدم الحيوة عما من شانه ان يكون
الفاعل بها قابلا للعدم والملكة مثل الاول ان يقال عدم الحيوة
عما وجد فيه الحيوة وفعل كيفه سبحانه وتعالى الحيوة كقوله تعالى في خلق الموت
والعدم لا يخلق ومنع بان المعنى بالخلق سوء التقدير فان الخلق قد يرد
بمعنى التقدير كقوله تع واذ تخلق من الطين كهيئة الطير وفيه بحث
وفيه بحث فان المعنى الاول راجع الثاني في الادراكات وهي اما ان
تكون ظاهرة كالحساس الخمس المذكورة وهي اللمس والسمع والبصر
والشم والذوق واما باطنة ومن شانها الى تصورات وتصديقات
والتصديق اما ان تكون جازما اولا والاول اما ان يكون لموجب اى
دليل اولا والثاني التقليد والاول اما ان يقبل التغير والزوال
المطابق جهة التي هو الظن بعض الوجوه وهو الاعتقاد ويدخل فيه
الجهل المركب وهذا مغاير لما صطلاح القوم فان الاعتقاد مرادف
للتصديق عندهم اولا وهو العلم والثاني ان كان مساويا للطرفين
شكا ان لم يكن فان راجح ظن والا فوهم فهو جعل الشك والوهم من
اقسام التصديق بحث والتصور سواء وجد صورة المعلوم في العالم اراد
بالعالم العقل فيخرج وجود صورة الشيء والاسود في الاسود والعالم فانه لا
علم وهذا التعريف غير مانع لصدقه على التصديق الا ان يقال المراد
بالتصور مطلق التصور المراد في العلم بالمعنى الاعم وانما مد كورة
العلم لان توهم انه العلم المدرج في اقسام التصديق والذي يدل
على جواز هذه الصورة في العلم انا نتصور المعلوم وننزه عن نتيجة
لا تحقق الا مع الثبوت لانا نحكم عليه باحكام ثبوتية حالة التصور المحكوم

اول على هذا الخلاف ما
وهم فلان التصور قائم